

والا يفر الفجر وجب الامساك
 عميله لم وما زاد بدا من قضا وذلك
 اليوم لان من بشره وصحة الصوم
 التبييت وقد فاتت بطول ع الفجر
 من ذلك الصوم والنية قبل شرب
 الشهر با طامة حتى لو نوي قبل الروية
 اي قبل شرب روية الهلاك ثم
 اجمع من ذلك اليوم لم ياكل ولم يشرب
 ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان
 لم يكن فيه صومه ويحرم عليه
 ان يمسك عن الاكل والشرب فيه
 لحرمة الشهر ويقضه وجوبا
 ولا يصام يوم التشط ليحتمل
 ليحتمل به من رمضان قال
 ابو الحسن في تحقيق الباني يرس
 على الراجحة لا على النجوى بل هو غير المتكلم
 الظاهر في النهي عن صيامه للفرق بين
 ابن ياسر من شك صام اليوم الذي يشك في
 عصي ابا القاسم واختلف في تفسيره فاهل المنزل

فيه

فسرده

فسرده بان يوم الثلاثاء من شعبان
 شعبان ان كانت السماء مغيرة ولم
 تثبت الروية وقاله الشافعية ليس
 هذا يوم الفطر وانما يوم الفطر هو
 ان يشيع على السنة من لا تقبل شراد
 ان الناس قدر والهلاك ولم يشهد
 ذلك انتهى ويجوز صيامه للمطعم
 وللذم اذا صادف ولعمارة او قضاء
 لان النهي انما هو في حق من صامه
 ليحتمل احتياط انه من رمضان
 ويمسك الامساك في اوله
 ليتمسك ليتمسك الناس للروية من
 ايا في من السا فزين وغيرهم من نوي
 البلاد فان ارفع النهار ولم تظهر
 روية افطر الناس وجوبا عليهم
 ولا يفطر من زعمه في اي غلبه
 وسبقه ولا قضاء غلبه وهذا ما لم
 يرجع منه شي الى حلقه ليحتمل
 لفرجه فعليه التضا والتفرد

ن